



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies & Research

نشرة تحليلية يومية

أخبار الساعة

الاثنين ٢٤ مايو ٢٠١٠ - السنة السابعة عشرة - العدد (٤٣٥٠)

محتويات العدد

* خطوة إيجابية في اليمن

* هل طوت إسرائيل الخيار العسكري مع إيران؟

* بريطانيا: هل تنوي الحكومة الجديدة الانسحاب من أفغانستان؟

* الحوار بين «حماس» والولايات المتحدة.. أي نتائج؟

* بوادر إيجابية في القطاع العقاري العالمي

* شكوك حول فاعلية الدفاع الصاروخي

* أجواء أزمة في شرق آسيا





خطوة إيجابية في اليمن

الشراكة والحوار والعفو والرغبة في فتح صفحة جديدة، كانت عناوين أساسية لخطاب الرئيس اليمني، علي عبدالله صالح، الذي ألقاه مؤخراً في مناسبة الذكرى العشرين للوحدة اليمنية، حيث أكد ترحيبه بالشراكة الوطنية مع القوى السياسية كلها في ظل الدستور والقانون، ودعا أطراف العمل السياسي كلها في الداخل والخارج إلى إجراء حوار وطني، وأمر بالعفو عن السجناء كلهم، «الحوثيين»، أو المنتمين إلى ما يسمّى «الحراك الجنوبي» المطالب بانفصال جنوب البلاد، وذلك في إطار رغبته في «طيّ صفحة الماضي»، وفتح صفحة جديدة في البلاد بعد أن عانت اضطرابات وصراعات خطيرة خلال الفترة الماضية.

إن هذه التوجّهات التي عبّر عنها الرئيس اليمني تمثل خطوة على درجة كبيرة من الحكمة والوعي. ومن شأن التعاطي معها بإيجابية أن ينقل اليمن إلى مرحلة جديدة يسودها الاستقرار والتعايش والمشاركة الوطنية. ومن هنا تأتي أهمية ردّ فعل «الحوثيين» على المبادرة الرئاسية المهمة، حيث رحّبوا بالعفو عن معتقليهم، واعتبروا أن من شأن ذلك أن يسهم في تثبيت السلام في «صعدة»، وإغلاق ملفّ الحرب بشكل نهائي. إن ترحيب «الحوثيين» بالعفو عن معتقليهم يمثّل فرصة كبيرة لفتح صفحة جديدة بينهم وبين الحكومة ضمن الإطار الوطني الجامع، خاصّة أن الخطوة التي أقدم عليها الرئيس علي عبدالله صالح قد أكّدت رغبة حقيقية ومؤكّدة من قبل الدولة في الحوار مع الجميع، وحلّ أيّ مشكلات من خلال هذا الحوار. وإذا كان الانفصاليون في الجنوب قد رفضوا الدعوة الرئاسية إلى الحوار، فإن الأمل أن يراجعوا خلال الفترة المقبلة مواقفهم وتوجّهاتهم، لأن الدولة، من خلال خطاب الرئيس علي عبدالله صالح، قد مدّت يدها إلى الجميع.

وأثبتت تجربة السنوات الماضية أن الوحدة هي خيار الشعب اليمني، الذي دفع ثمنه غالباً، ويعمل على الحفاظ عليه، وأن العنف لا يقود إلى شيء، وإنّما يزيد من معاناة اليمنيين، ويفاقم من مشكلاتهم. خطاب الرئيس اليمني في عيد الوحدة يمثّل فرصة تاريخية يجب استثمارها من القوى والتيارات اليمنية جميعها لتحقيق أهداف الوحدة والشراكة، وبناء قيم الحوار والتعايش بين أبناء الوطن الواحد. ولعلّ ما يؤكّد ذلك أن التوجّهات التي اشتمل عليها الخطاب لم تتوقف عند جانب القول، وإنّما عبّرت عن نفسها من خلال خطوات عملية، أهمّها العفو عن معتقلي «الحوثيين» وانفصاليي الجنوب، إضافة إلى الصحفيين الذين لهم قضايا منظورة أمام المحاكم، أو عليهم أحكام قضائية في الحقّ العام.

اليمن دولة عربية مهمّة ذات موقع جغرافي متميز، وتمثّل عمقاً استراتيجياً لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة، ولذلك تساند دولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من دول «مجلس التعاون»، بالأساليب الممكنة كلها، كلّ خطوة إيجابية على طريق تحقيق الاستقرار والتعايش والتنمية على الأرض اليمنية.

المدير العام

د. جمال سند السويدي

المشرف على التحرير

محمد عبدالله آل علي

المستشار العلمي

د. بمدوح أنيس فتحي

رئيس التحرير

سامي بيومي

نائب رئيس التحرير

شحاته ناصر

هيئة التحرير

نجدي مدبولي

د. الزين الجمري

د. أشرف العيسوي

علي صالح

موقع النشرة على «الإنترنت»

(www.ecssr.ac.ae)

ضمن الموقع الإلكتروني لـ «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»

ملاحظاتكم واستفساراتكم

يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (971-2) 4044433/4044431

Fax: (971-2) 4044432

E-mail: media@ecssr.ae

التقارير والتحليلات المنشورة

لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز



العالم اليوم

هل طوت إسرائيل الخيار العسكري مع إيران؟

تحدثت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية في عدد يوم ٢١ مايو ٢٠١٠ عمّا سمته «نهاية الخيار العسكري الإسرائيلي ضد إيران»، مشيرة إلى أن ثمة فناعة تبلورت لدى القسم الأكبر من السياسيين الإسرائيليين، أن استخدام القوة العسكرية لتدمير القدرة النووية الإيرانية غير ممكن لأسباب عدّة، أولها، أن المفاعلات النووية الإيرانية متفرقة وموجودة في مناطق متعدّدة، وهذا يعوق تدميرها بكفاءة كما حدث بالنسبة إلى المفاعل العراقي الذي كان في منطقة واحدة. ثانيها، أن دولاً عديدة سوف يمرّ فيها الطيران الحربي الإسرائيلي من أجل الذهاب إلى إيران، وليس من المتوقع أن توافق هذه الدول على السماح له بالمرور. ثالثها، أن الولايات المتحدة لا توافق على استخدام القوة المسلّحة، ولا يمكن مهاجمة إيران من دون موافقتها. رابعها، يتعلّق برّد فعل إيران على أي ضربة لمفاعلاتها النووية، حيث يمكن أن تقصف إسرائيل، وتنضم إليها أطراف أخرى مثل سوريا، و«حزب الله» اللبناني، ما سيوجد حرباً إقليميّة خطيرة. خامسها، أن القادة الإسرائيليين متردّون وغير قادرين على اتخاذ قرار بهذا الحجم، سواء على المستويين السياسي أو العسكري. والسؤال هنا هو: هل يعني ما أشارت إليه «هآرتس» أن إسرائيل مستعدّة للتعايش مع إيران نووية؟ وهل الخيار العسكري هو خيارها الوحيد للتعامل مع البرنامج النووي الإيراني؟ تحرص إسرائيل على احتكار امتلاك السلاح النووي في المنطقة؛ لأنه يضمن لها تفوقاً على جيرانها جميعهم، ولذلك فإنها تنظر إلى امتلاك أي دولة أخرى له على أنه خطر وجودي عليها، خاصة إذا ما تعلّق الأمر بإيران التي يؤكد رئيسها إزالة إسرائيل من الخريطة، ولذلك فإنه يبدو من الصعب إسرائيلياً تقبّل وجود سلاح نووي لدى إيران، خاصة أن هذا يمكن أن يشجع أطرافاً أخرى في المنطقة على التسلّح النووي، ومن ثم التأثير الخطر في موازين القوى الإقليمية. فضلاً عن ذلك فإنه سوف يزيد من جرأة القوى الحليفة لإيران على إسرائيل، وفي مقدّمة هذه القوى «حزب الله» اللبناني. وإذا كان الخيار العسكري محاطاً بالكثير من التعقيدات والمشكلات، فإن هذا لا يعني أن إسرائيل ليس لديها خيارات أخرى يأتي في مقدّمتها العمل الاستخباراتي الذي يتمثل في استهداف العلماء المتخصصين في البرنامج النووي الإيراني، ومحاولة إثارة بعض مظاهر الاضطراب وعدم الاستقرار داخل إيران، خاصّة أن هناك أموراً يمكن أن تساعد على ذلك، خاصة ما يتعلّق بتعدّد القوميات والأعراق والمذاهب في الساحة الإيرانية. وقد تعرّض أكثر من متخصص إيراني في المجال النووي إلى الاستهداف بالفعل خلال الفترة الماضية. لكن برغم ما سبق، فإن كلّ شيء يبدو وارداً بدرجات مختلفة، خاصة في ما يتعلّق بالخيار العسكري الإسرائيلي ضد إيران، أو القبول بها نووية.

٣

* أهم الأحداث



* الإمارات اليوم

٤

دور حيوي للمشروعات الصغيرة



* تقارير وتحليلات

٥

الحوار بين «حماس» والولايات المتحدة .. أي نتائج؟

٦

أجواء أزمة في شرق آسيا ومخاوف من نشوب حرب جديدة

٧

بؤادر إيجابية في القطاع العقاري العالمي

٨

«بروجيكت سينديكيت»: الحل يكمن في التزام الضوابط

٨

والانصياع لقواعد الرقابة على حساب السيادة المالية

٩

هل تنوي الحكومة الجديدة بقيادة «المحافظين» سحب القوات

٩

البريطانية من أفغانستان؟

٩

«تقرير»: «استقرار باكستان» شرط أساسي لتمكينها من

١٠

المشاركة في إعادة الاستقرار إلى المنطقة



* أخبار الساعة حول العالم

بانكوك

١١

استقرار الوضع في العاصمة التايلاندية

واشنطن

١١

لعبة التحدي الدبلوماسي مع إيران

١٢

تركيا تطرح نفسها قوة دبلوماسية ناشئة

١٢

«واشنطن بوست»: الصلاحيات وراء استقالة بليز

١٣

لماذا تؤيد إسرائيل فرض عقوبات أقل صرامة على إيران؟

١٣

شكوك حول فاعليّة الدفاع الصاروخي



١٤

* متابعات اقتصادية



* متابعات إعلامية:

١٥

سياستها الدفاع والخارجية للحكومة البريطانية الجديدة





أهم الأحداث

وزير خارجية الكويت يصف احتلال جزر الإمارات بـ «الخنجر في خاصرة العلاقات الخليجية-الإيرانية»

وصف رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري لـ «مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، احتلال إيران الجزر الإماراتية الثلاث، بأنه «خنجر في خاصرة العلاقات الخليجية-الإيرانية». وقال الدكتور محمد صباح السالم الصباح، رئيس مجلس الوزراء، وزير خارجية الكويت، رئيس الدورة الحالية، لا فلك سوى الحل السلمي حيال هذه القضية، وأضاف: «نتمنى أن يستجيبوا لطلب المجلس بالحوار المباشر، أو اللجوء إلى المحكمة الدولية»، مشيراً إلى أن القضية بدأت ترمي بثقلها على العلاقات الخليجية-الإيرانية. جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عُقد في جدة أمس، على هامش الاجتماع الـ (١٥) للمجلس الوزاري.



التقى رئيس وزراء كازاخستان ودعا إلى زيادة فرص التعاون بين البلدين

محمد بن زايد يبحث مع ماسيموف تعزيز العلاقات

أكد الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، عمق العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكازاخستان، داعياً إلى زيادة فرص التعاون بين البلدين في المجالات كافة لما فيه خير ومصصلحة الشعبين الصديقين. جاء ذلك خلال استقبال الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، في قصر البطين مساء أمس، كريم ماسيموف، رئيس وزراء كازاخستان، والوفد المرافق الذي يزور البلاد حالياً. ورحب سموه بزيارة رئيس الوزراء الكازاخستاني والوفد المرافق.



إيران تهدد بالانسحاب من اتفاق تبادل الوقود إذا فرضت عليها عقوبات

أحمدى جاد ينتقد دعم روسيا العقوبات على بلاده في الملف النووي

انتقد الرئيس الإيراني، محمود أحمدى نجاد، أمس الأحد، روسيا لدعمها العقوبات على إيران، التي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية طرحها على التصويت في «مجلس الأمن الدولي» بسبب نشاطاتها النووية. وصرح الرئيس الإيراني عقب جلسة للحكومة: «لو كنت مكان المسؤولين الروس لكنت أكثر تيقظاً عند اتخاذ موقفي»، بحسب «وكالة الأنباء الطلابية». إلى ذلك، قال علي لاريجاني، رئيس البرلمان الإيراني، أمس الأحد، إن بلاده ستانسحب من اتفاق تبادل الوقود النووي الذي توسطت فيه تركيا والبرازيل إذا ما فرضت عقوبات جديدة على الجمهورية الإسلامية. ومن المقرر أن تخطر إيران «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» اليوم. لكن لاريجاني وهو من السياسيين المحافظين البارزين في طهران وكان مفاوضاً نووياً لإيران فيما مضى قال إن إصرار واشنطن على فرض عقوبات قد يدفع بلاده أيضاً إلى مراجعة تعاونها مع «الوكالة الدولية للطاقة الذرية». كما قال لاريجاني أيضاً في تصريحات بثتها «هيئة الإذاعة الإيرانية الحكومية»: (إذا كان الأمريكيون يريدون البحث عن مغامرة سواء في «مجلس الأمن» التابع للأمم المتحدة أو في الكونجرس الأمريكي، فسوف تذهب كل جهود تركيا والبرازيل سدى وسوف يتم التخلي عن هذا المسار).



استمرار الخلاف الأمريكي-الصيني بشأن القضيتين الكورية والإيرانية

قال مسؤول أمريكي رفيع المستوى إن الولايات المتحدة والصين ما زالتا مختلفتين بشأن التعامل مع كوريا الشمالية بشأن غرق بارجة كورية جنوبية، وتطبيق عقوبات خاصة من جانب الأمم المتحدة لعقاب إيران على برنامجها النووي. وعشية محادثات بين الدولتين قال المسؤول: إن الجانبين لم يتفقا حتى هذه اللحظة على تفاصيل العقوبات التي من المزمع فرضها على إيران. وتحدث المسؤول للبراسلين، بشرط عدم كشفهم عن هويته، للكشف عما يدور خلال المناقشات المغلقة.

إسرائيل تجري مناورات «نقطة تحول ٤»

أطلقت إسرائيل، أمس، مناورات عسكرية سمّتها «نقطة تحول ٤» محاكاة حرب شاملة تشمل سقوط آلاف الصواريخ من سوريا ولبنان وقطاع غزة وإيران. وبدأت المناورات في أنحاء إسرائيل كافة، وتستمر (٥) أيام بهدف التدقيق في جاهزية أجهزة الطوارئ الإسرائيلية لمواجهة هجوم صاروخي متعدد الجهات. وسيجرى خلال المناورات، محاكاة سيناريو سقوط صواريخ على قواعد عسكرية. كما ستجرى في مدينة حيفا تدريبات واسعة على استقبال مصابين، فيما سيكون السيناريو الأهم إمكانية تعرض مدينة بئر السبع لصواريخ كيماوية.



دور حيويّ للمشروعات الصغيرة

الاقتصادية أكثر مرونة، وهي الميزة الأهم لدى هذه المشروعات، حيث يمكن للدولة توجيه هذه المشروعات إلى القطاعات الأكثر أهمية بالنسبة إلى الاقتصاد وفقاً للمراحل التنموية التي تمرّ بها الدولة، بالإضافة إلى أن هذه المشروعات تتعامل بشكل مباشر مع المستهلك النهائي، وهو ما يوفر لها العديد من المميزات، أهمها بالطبع قصر الفترة الزمنية اللازمة لدورة رأس المال، وبالتالي ارتفاع حجم القيمة المضافة والعوائد التي يتم تحقيقها في هذه المشروعات صغيرة الحجم مقارنة بالمشروعات الكبيرة.

وبالتالي فإن دولة الإمارات تعي الأهمية التنموية لهذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعمل بشكل مستمر على توفير مناخ الأعمال المناسب لها، من خلال تسهيل إجراءات التأسيس، وإصلاح الأطر التنظيمية والتشريعية الخاصة بها. وتعمل الدولة من خلال مؤسساتها الحكومية الاتحادية والمحلية حالياً على إيجاد تعريف موحد لهذه المشروعات وفق قانون اتحادي ينظم عملها على المستوى الاتحادي، ويراعي التميز الداخلي لكل إمارة، كما تحرص الدولة على توفير بدائل التمويل لهذه المشروعات، سواء من خلال القروض الميسرة عبر الجهاز المصرفي التقليدي، أو بإنشاء صناديق متخصصة في تمويل هذه المشروعات دون غيرها، وقد صنّفت دولة الإمارات ضمن أفضل خمس دول على مستوى العالم من حيث توفير التمويل الموجه إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تعدّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات النمو، سواء في الاقتصادات المتقدمة، أو الاقتصادات الصاعدة أو النامية، خاصة إذا ما توافرت لها الظروف الملائمة، وإذا ما توافرت الأطر التنظيمية والتشريعية التي توظفها وتوجهها بما يخدم أهداف التنمية، حيث تعدّ هذه الفئة من المشروعات المكوّن الرئيسي لأنشطة الأعمال. وتمثل هذه المشروعات نحو ٩٨٪ من إجمالي مؤسسات الأعمال في دول الاتحاد الأوروبي، وتوظّف نحو ٦٧٪ من إجمالي العمالة الأوروبية. ولا يختلف الوضع كثيراً بالنسبة إلى دولة الإمارات، فتحمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو ٩٠٪ من مؤسسات الأعمال في الدولة، وتوظّف نحو ٨٥٪ من الأيدي العاملة في الدولة ككلها، وبالتالى فإن العدد الكبير لهذه المشروعات يسمح لها بالانتشار في مختلف القطاعات الاقتصادية في الدولة، وتعني هذه الإحصاءات أن تلك المشروعات هي المكوّن المحوري لأنشطة الأعمال في الإمارات، وبالتالي فإنها ذات دور محوريّ في تحقيق أهداف التنمية في الدولة، مقارنة بالمشروعات الضخمة، التي لا تمثل سوى ١٠٪ من إجمالي مؤسسات الأعمال فيها، خاصة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمتلك من المميزات ما يجعلها أكثر توفيقاً على المشروعات الكبيرة في هذه الناحية.

حيث تتمتع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بقدرة كبيرة على التحرك لدخول السوق والخروج منه، ما يجعل حركتها بين القطاعات

مؤشرات أسواق المال وأسعار العملات العالمية والنفط

الين الياباني		الجنيه الإسترليني		اليورو		أسعار العملات
↓	٩٠,١٥٧	↓	١,٤٤٧٦	↑	١,٢٥	
الغاز الطبيعي سنت/ م مكعب		مزيج برنت دولار/ برميل		أسعار النفط الخام والغاز		مؤشرات الأسهم العالمية
↓	٠,٩٧	٤,٠٠	↑	٠,٣٣	٧٠,٢٧	
نيكياي		داو جونز		ناسداك		
↓	٩٧٧٩,٧	↑	١,٢٥	↑	١,١٤	٢٢٢٩,٠

المؤشرات العامة	
سوق أبوظبي المالي	
↓	المؤشر العام ٠,٨٠٪
	الشركات المرتفعة (٧) شركات
	الشركات المنخفضة (١٨) شركة
	الشركات الثابتة (٣) شركات
سوق دبي المالي	
↓	المؤشر العام ٠,٦٦٪
	الشركات المرتفعة (٣) شركات
	الشركات المنخفضة (٢٢) شركة
	الشركات الثابتة شركة واحدة



الحوار بين «حماس» والولايات المتحدة .. أي نتائج؟

برغم دعوة حركة «حماس» مؤخراً إلى إقامة حوار وعلاقات مباشرة مع الولايات المتحدة، فإن إدارة أوباما ما زالت تتحفّظ على هذه الفكرة لاعتبارات تتعلق بموقف الحركة من إسرائيل، واستمرار علاقتها بإيران.

التطوّرات الأخيرة تشير إلى أن تعاطي إدارة أوباما مع الدعوة الأخيرة التي وجهتها حركة «حماس» إلى الحوار المباشر معها لن يختلف عن المرات السابقة، خاصة إذا ما تم الأخذ في الاعتبار ما يلي:

* أن حركة «حماس» ما زالت تتحفّظ على الجهود الأمريكية لإدارة المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وكان آخر تحفّظاتها في هذا الشأن هو موقفها الرفض استئناف المفاوضات غير المباشرة مع الإسرائيليين بوساطة أمريكية يقودها جورج ميتشل، المبعوث الأمريكي لعملية السلام في الشرق الأوسط، وترى أنها ستسفر عن نتائج سلبية بالنسبة إلى الشعب والقضية الفلسطينية، بل إنها شكّكت في الضمانات الأمريكية لإنجاح هذه المفاوضات، واعتبرتها مجرد «وهم وخدعة».

* أن الموقف الرسمي لإدارة أوباما من حركة «حماس» لم يتغير بعد، فلا تزال مدرجة على قائمة المنظمات الإرهابية في التقرير السنوي الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية. في الوقت نفسه، فإن تمسك «حماس بموقفها» من إسرائيل والمفاوضات معها يعد من القضايا الخلافية الرئيسية مع الإدارة الأمريكية، فبرغم المرونة النسبية التي تبديها حركة «حماس» في بعض الأحيان، فإنها تؤكد أنها لن تقبل الشروط الثلاثة التي تضعها الولايات المتحدة، وهي الاعتراف بإسرائيل، والتخلّي عن المقاومة، وقبول الاتفاقيات السابقة.

* علاقة حركة «حماس» بإيران تعدّ أحد القيود التي تقف أمام اقتناع إدارة أوباما بالحوار معها، خاصة أن هناك قناعة لدى كثير من المسؤولين في الإدارة الأمريكية أن الموقف المتشدّد الذي تتبناه «حماس» من المصالحة مع «فتح»، ومن الاعتراف بإسرائيل تقف وراءه إيران

في أعقاب لقاء جمع إسماعيل هنية، رئيس الحكومة المقالة في غزة، مع وفد أمريكي يضم شخصيات سياسية وجامعية يتبعون «مجلس المصلحة الوطنية الأمريكية»، يوم السبت الماضي، عبّرت حركة «حماس» عن رغبتها في بناء علاقات مباشرة مع الإدارة الأمريكية. وأعلنت أنها لا تعارض قيام دولة فلسطينية على حدود عام ١٩٦٧ أيضاً. كما حرصت الحركة على توضيح رؤيتها لعملية السلام بعد استئناف المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي خلال الأيام القليلة الماضية، حيث ترى «حماس» أن السلام العادل في المنطقة لن يتحقّق إلا من خلال إقامة دولة فلسطينية، وإزالة المستوطنات، والاتفاق على قواعد لتحقيق حق العودة للاجئين بحسب القرار (١٩٤)، وتعويضهم عن المعاناة الطويلة. وبرغم أن حركة «حماس» حاولت إقناع الوفد الأمريكي بأنها مع إنجاز المصالحة الفلسطينية، وأنها مؤمنة بالشراكة مع حركة «فتح» في إدارة الشأن الفلسطيني، فإنها على الجانب الآخر اتهمت الإدارة الأمريكية وإسرائيل بعدم الرغبة في تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين، حيث أشار إسماعيل هنية إلى أنه «ليس سراً أن الإدارة الأمريكية وإسرائيل لا ترغبان في تحقيق المصالحة، وتمارسان الضغوط على الأطراف كلّها، لعدم تحقيق هذه المصالحة. إلا أننا مصمّمون على التوصل إليها».

اللافت للنظر أن هذه ليست المرّة الأولى التي تعرب فيها حركة «حماس» عن رغبتها في الحوار المباشر مع الولايات المتحدة، فقد طالبت في كثير من المناسبات بضرورة الاعتراف بها بصفتها طرفاً رئيسياً لا يمكن تجاهله في المفاوضات الجارية مع الطرف الإسرائيلي، لكن في كلّ مرة كانت الإدارة الأمريكية إمّا تتجاهل هذه الرغبة، وإمّا تشكك في جدية «حماس» في الحوار والانخراط في العملية السلمية.



أجواء أزمة في شرق آسيا ومخاوف من نشوب حرب جديدة

في لحظة ترقّب أعلنت كوريا الجنوبية، الخميس الماضي، نتائج تحقيقاتها في حادث غرق سفينة حربية تابعة لسلاحها البحري أواخر مارس الماضي، قائلة (إن طوربيداً كورياً شمالياً أدى إلى غرق السفينة التي تسمى «تشون آن»). مؤكدة بذلك الشكوك التي تشير إلى مسؤولية جارتها الكورية الشمالية عن وقوع الحادث.

الشمالية، واصفة النتيجة المعلنة بأنها مزيفة. كما اقترحت «الجنة الدفاع الأعلى» إرسال فريق فحص ومراجعة إلى الجنوب، وحذرت من شن حرب شاملة إذا فُرضت عليها عقوبات.

سيناريو المستقبل

يعتقد خبراء شؤون شبه الجزيرة الكورية أن «الحزب الوطني الكبير» الحاكم في كوريا الجنوبية سيحاول الاستفادة من الغضب الشعبي المحلي، لتعزيز شعبيته قبيل الانتخابات المحلية المقررة في الثاني من شهر يونيو المقبل. ولكن الرد الانتقامي العسكري سيجعل الوضع أسوأ مما هو عليه.

وفي ضوء وجود دعوات للحكومة الكورية الجنوبية إلى فرض عقوبات اقتصادية أحادية الجانب، تكمل ما كانت قد قامت به بالفعل سابقاً، بوقف مساعداتها الاقتصادية لكوريا الشمالية، يعد الإبقاء على وقف مساعدات الأسمدة والغذاء وغيرها من المساعدات، الخيار الوحيد المتبقي لكوريا الجنوبية، ولكن مدى فاعلية ذلك غير معروف.

وبشكل واقعي، فإن كوريا الجنوبية ستختار التعاون مع اليابان والولايات المتحدة في تشديد الضغط الدولي على كوريا الشمالية. وستطلب كوريا الجنوبية من مجلس الأمن الدولي مناقشة فرض عقوبات إضافية ضد كوريا الشمالية، لكن ينبغي لها أولاً الحصول على قبول الصين وروسيا (العضوين الدائمين في المجلس). ومن المحتمل أن تبدي الصين خاصة ممانعة لفرض عقوبات بسبب علاقات الصداقة التي تربطها بكوريا الشمالية. فحتى لو ناقش مجلس الأمن الدولي القضية، فمن غير المحتمل أن يتم تبني قرار بفرض عقوبات إضافية.

بتاريخ مارس ٢٠١٠، وبينما كانت سفينة الدورية الكورية الجنوبية «تشون آن» في مهمة حراسة دورية للمياه الإقليمية الكورية الشمالية في البحر الأصفر، وعلى متنها ١٠٤ من بحارتها (يقسم البحر الأصفر إلى منطقتي سيادة ونفوذ بين جنوب كوريا وشمالها بخط بحري فاصل).

وبينما كانت مهمة السفينة على مشارف الانتهاء، تعرضت فجأة لانفجار غامض أدى إلى شطرها إلى نصفين، ما سبب غرقاً سريعاً للجزء الخلفي من السفينة التي تزن ١٢٠٠ طن، حيث اعتبر نحو ٤٦ شخصاً في عداد المفقودين، وما لبث أن تأكد مقتلهم، وجلّهم من البحارة الذين كانوا قابعين في الجزء الخلفي من السفينة.

إعلان نتائج التحقيق

بتاريخ ٢٠/٥/٢٠١٠ أعلنت كوريا الجنوبية خلاصة ما توصل إليه التحقيق متعدد الجنسيات، المكوّن من نحو ٢٤ خبيراً بحرياً أجنياً من الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا والسويد، مع متخصصين كوريين جنوبيين. وقالت كوريا الجنوبية إن سبب دعوة الخبراء الأجانب من جنسيات مختلفة إلى المشاركة في التحقيقات، هو إضفاء المزيد من الصداقة والحيادية على نتائج التحقيقات اللاحقة، جراء وجود عنصر «المؤامرة الكورية الشمالية» في ذهنية الشعب الكوري الجنوبي، وكذا لدى الجوار في شمال شرق آسيا والباسيفيك.

كوريا الجنوبية تتعهد ببرد صارم

تعهد الرئيس الكوري الجنوبي، لي ميونج باك، باتخاذ إجراءات صارمة ضد كوريا الشمالية، ودفع نظامها الحاكم إلى الاعتراف بأخطائه عبر التعاون الدولي الوثيق، والعودة إلى المجتمع الدولي كعضو مسؤول. وقد ردت كوريا





بؤادر إيجابية في القطاع العقاري العالمي

تشير بعض البؤادر إلى أن القطاع العقاري العالمي قد يكون قطع الخطوات الأولى على طريق التعافي، وقد يتمكن القطاع من استكمال هذا التعافي إذا استطاع الاقتصاد العالمي الخروج من أزمة الدَّين الحكومي الحالية.

تحسَّن ثقة المؤسسات المالية المتخصصة في تقديم قروض التمويل العقاري الموجه إلى العقارات التجارية.

وتدلل هذه المؤشرات على أن هناك تحسناً في أداء أسواق العقارات التجارية التي تعدّ أحد المكونات الرئيسية للقطاع العقاري العالمي. ويتزامن هذا التحسن مع بداية حدوث ارتفاعات نسبية في أسعار مجمل الأصول العقارية في العديد من الأسواق العقارية في العالم، وهو ما يمكن الاستدلال عليه من بيانات مؤسسة «إنفستنا العقارية» الأسترالية التي تؤكد أن هناك بؤادر لتعافي بعض الأسواق العقارية حول العالم. كما يمكن الاستدلال على ذلك من خلال المتابعة الحثيثة للتطورات التي طرأت على الأسواق العقارية المحلية في بعض مناطق الدولة خلال الأشهر القليلة الماضية، خاصة في المناطق التي شهدت انخفاضات كبيرة في الأسعار خلال المراحل الأولى من «الأزمة المالية»، فقد عاصرت هذه المناطق ارتفاعات نسبية في الأسعار خلال الفترة الأخيرة مستفيدة من عودة الطلب العقاري فيها إلى النمو من جديد.

ويمكن القول إنه إن كان ظهور بعض المؤشرات إلى الأداء الإيجابي للأسواق العقارية في بعض دول العالم، أو معظمها، يعدّ تطوراً إيجابياً في حدّ ذاته، فإن تزامن ظهور هذه المؤشرات الإيجابية مع محافظة الأسواق العقارية الآسيوية على النمو، خاصة الأسواق الصينية المرشحة لأن تحلّ في المرتبة الثانية عالمياً من حيث الحجم متفوّقة على الأسواق البريطانية واليابانية في نهاية عام ٢٠١١، يعدّبادرة مهمة لم يشهدها القطاع العقاري العالمي منذ بداية الأزمة، وسيؤدّي إلى مضاعفة تأثير القوى الإيجابية المحركة للقطاع العقاري. وقد تلعب هذه التطورات دوراً محورياً في إعادة توجيه منحنيات الطلب العقاري العالمي إلى أعلى.

بعد أن أشعل القطاع العقاري فتيل «الأزمة المالية العالمية» من خلال أزمة الرهن العقاري التي اجتاحت الولايات المتحدة في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ وانتقلت بعد ذلك إلى باقي أنحاء العالم في منتصف عام ٢٠٠٨، وتسببت بتآكل الأصول المالية للعديد من القطاعات المالية والمصرفية حول العالم، فقد انتقلت الأنظار خلال الأشهر الأخيرة إلى وجه آخر من أوجه «الأزمة المالية» متمثل في أزمة الدَّين الحكومي التي باتت تهدد العديد من الاقتصادات الأوروبية والاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الياباني، بل أصبحت التهديد الأكبر للاقتصاد العالمي برمّته.

وفي خضم هذا التصعيد في أزمة الدَّين الحكومي واكب القطاع العقاري العالمي حالة من الاستقرار، ويبدو أنه سيتجه نحو التحسن خلال الفترة المقبلة، فقد استطاع القطاع خلال الفترة الماضية من «الأزمة المالية العالمية» أن يصل إلى أدنى نقطة على منحنى قيم الأصول العقارية في معظم دول العالم، حتى إن هناك بعض المؤشرات توضح أن نحو ١٥١ سوقاً عقارياً من إجمالي ١٧٢ سوقاً من أسواق العقارات التجارية حول العالم استطاعت تخطّي مراحل التصحيح السعري، وباتت أصولها تمثل قيمة عادلة وفرصاً استثمارية مغرية للمستثمرين، وفقاً لبيانات مؤسسة «دي تي زد» البريطانية للاستشارات العقارية. وإلى جانب ذلك، فهناك تحسّن كبير في ثقة المستثمرين بالقطاع العقاري في العديد من دول العالم، فوفقاً لبيانات مؤسسة «دي تي زد» يرجّح نحو ٧٥٪ من المستثمرين العقاريين أنهم سوف يزدون استثماراتهم العقارية، خاصة في العقارات التجارية خلال العام الجاري، وتزداد نسبة هؤلاء المستثمرين إلى نحو ٩٤٪ بالنسبة إلى عام ٢٠١١، كما تشير بعض المؤشرات إلى





أزمة منطقة اليورو

«بروجيكت سينديكيت»: الحل يكمن في التزام الضوابط والانصياع لقواعد الرقابة على حساب السيادة المالية

معالجة أزمة «منطقة اليورو» وإصلاح أوجه الخلل بصورة عامة يستلزمان تأكيد الدول الأعضاء في الوحدة النقدية أهمية التزام الانضباط المالي والتحلي بالمرونة في الوقت نفسه تحقيقاً للمصلحة المشتركة، إلا أن ذلك يعني ضمناً فقدان السيادة المالية الكاملة.

تفويض كافٍ باتخاذ ما تراه مناسباً من قرارات وخطوات ضرورية في الوقت المناسب. أما في ما يتعلق بحركة العمالة، فلا تزال هناك تحديات منها عقبات مثل اللغة والقوانين وتعدّد نظم الرقابة.

يُضاف إلى ذلك أن سندات الحكومة لا يتمّ التعامل معها على قدم المساواة، كما أن الأسواق تعاقب الدول المخالفة. لذا، يرى خبراء اقتصاديون أن الاتحاد الأوروبي إذا أراد تأسيس وحدة نقدية فاعلة وقادرة على مواجهة المخاطر المحتملة، فيجب أن تتم صياغة النظم والضوابط المالية على نحو يمكّن هذه الوحدة النقدية من مواجهة هذه المخاطر من خلال آليات فاعلة ومناسبة.

أشار قادة الاتحاد الأوروبي في الآونة الأخيرة، في سياق التصريحات ذات الصلة بمعالجة الأزمة، إلى النظر مجدداً في بنود «معاهدة ماستريخت» وأحكامها. ويتوقع مراقبون أن يتّجه القادة الأوروبيون إلى إعادة صياغة بنود المعاهدة على نحو يجعلها أكثر مرونة على مستوى الدول. إلا أن هناك مَنْ يرى أن هذا النهج سيكون أكثر تعقيداً، إذ ستكون هناك حاجة إلى قدرات متقدمة في مجال الرقابة على الديون السيادية وتطبيق السياسة المالية على النحو الذي يضمن عدم تكرار الأزمة.

الحل على المدى الطويل يتطلب قيام هيئة مالية مركزية للاتحاد معنيّة بتوفير الموارد اللازمة كلها لمواجهة الصدمات خلال فترات النمو. ويتطلب السير في هذا الاتجاه قدراً من المركزية المالية، ولكن ليس هناك ما يشير إلى توفّر الإرادة السياسية لاتخاذ هذه الخطوة.

يرى خبراء اقتصاديون أن نجاح أي مشروع للوحدة النقدية يتطلب بالضرورة وجود وحدتين سياسية واقتصادية راسختين بين الدول الأعضاء في هذا المشروع. ويعني هذا بدوره ضرورة انسياب البضائع والعمالة ورأس المال في ظل وجود سلطة مالية مركزية قائمة على الانضباط ووجود مصرف مركزي.

إذا أخذنا «منطقة اليورو» نموذجاً، فإن هناك مصرفاً مركزياً قوياً يتمتع بقدر كبير من الاستقلالية، لكن المنطقة تفتقر إلى الوحدتين السياسية والمالية. ويشير تحليل لـ «بروجيكت سينديكيت» إلى أن «معاهدة ماستريخت» وضعت أساساً لتفادي الأزمات المالية والاقتصادية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من خلال تحديدها مستويات وحدود العجز وحجم الديون المسموح بها حتى لا تؤثر ممارسات وسياسات بعض الدول الأعضاء سلباً في الضوابط والنظم المالية المتبعة في دول أعضاء أخرى.

التحدي الرئيسي الذي يواجه «منطقة اليورو» الآن هو تراجع الاستقرار المالي في دولها التي لم تعد تحظى بصدقية في الأوساط الائتمانية مع ازدياد تكلفة خدمة الديون المستحقة على هذه الدول. ويقول خبراء اقتصاديون إن خفض قيمة العملة لم يعد خياراً للمعالجة، وذلك بسبب العملة الموحدة، ويرون أيضاً أن «منطقة اليورو» تفتقر إلى صمامي أمان رئيسيين، الأول هو قدرة الحكومة المركزية على إدارة العجز واتخاذ الخطوة المناسبة بصورة حاسمة، والثاني هو سهولة حركة العمالة.

الاتحاد الأوروبي، حسبما جاء في تحليل «بروجيكت سينديكيت»، يفتقر إلى وجود هيئة مالية مركزية قوية لديها



هل تنوي الحكومة الجديدة بقيادة «المحافظين» سحب القوات البريطانية من أفغانستان؟

تصريحات ليام فوكس تتعارض مع تقديرات العسكريين البريطانيين للوضع الراهن في أفغانستان، وتتناقض مع تصريحات سابقة لوزير الخارجية البريطاني في الحكومة الجديدة، ويليام هيج.

وخلافاً لتعليق وزير الدفاع البريطاني، الذي قال إن «وجود بريطانيا في أفغانستان ليس من أجل دعم سياسة تعليمية في بلد أوضاعه أقرب إلى وضع دولة في القرن الثالث عشر ميلادي»، قال الكولونيل كيمب إن جهود إعادة الإعمار في أفغانستان في مجالات مثل التعليم عامل حيوي ومهم للحيلولة دون اتجاه الأفغان إلى الانخراط في صفوف حركة «طالبان». كما أشار أيضاً إلى ضرورة تأكيد التزام تنفيذ الانسحاب من أفغانستان بعد «استكمال المهمة».

وعلى الرغم من أن وزير الدفاع البريطاني سارع في المؤتمر الصحفي الذي عُقد في السفارة البريطانية في كابول لنفي نية حكومته سحب القوات البريطانية «في أسرع وقت ممكن»، حسبما جاء في تصريحه السابق، فإن تقارير في العاصمة البريطانية أشارت إلى محادثات تجرى في الوقت الراهن مع قادة عسكريين أمريكيين بهدف تقليص مهام القوات البريطانية في أفغانستان. ونقلت صحيفة «الإنديبندنت» عن مسؤول عسكري بريطاني كبير، لم تسمه، قوله إن «الجنود البريطانيين يتعرضون للموت في أفغانستان دون سبب مقنع».

وأشار تقرير «الإنديبندنت» أيضاً إلى أن وزارة الدفاع البريطانية ستواجه عجزاً في الميزانية يقدر بنحو ٣٦ مليار جنيه إسترليني (٥٢ مليار دولار) خلال السنوات العشر المقبلة، فضلاً عن خفض الإنفاق في الوقت الراهن. وحذر ساسة بريطانيون من أن الحرب في أفغانستان أصبحت عبئاً مالياً على الميزانية التي تعاني العجز أصلاً. ويعتقد الجنرال السير هيو بيتش، النائب السابق لقائد القوات البرية البريطانية، أن تصريحات وزير الدفاع البريطاني في كابول تُعتبر مؤشراً واضحاً ومباشراً على موقف الحكومة الجديدة تجاه الوجود العسكري البريطاني في أفغانستان.

يرى مراقبون أن تصريحات، وزير الدفاع البريطاني، ليام فوكس، خلال زيارته الأخيرة لأفغانستان بشأن سحب القوات البريطانية من هناك «في أسرع وقت ممكن»، على حدّ قوله، زادت من عدم وضوح سياسة الحكومة البريطانية الجديدة تجاه أفغانستان. ويقول تقرير نشرته صحيفة «الأوبزيرفر» البريطانية أمس، الأحد ٢٣ مايو، إن وزراء الدفاع والخارجية والتنمية الدولية في الحكومة البريطانية الجديدة أدلوا بتعليقات متضاربة خلال زيارتهم إلى كابول، أول من أمس، في ما يتعلق بأهداف بريطانيا في أفغانستان، وذلك قبل اجتماعهم بالرئيس الأفغاني، حامد كرزاي.

أشار تقرير «الأوبزيرفر» كذلك إلى أن عسكريين بريطانيين حثوا الوزراء الثلاثة على توضيح نهج حكومتهم الجديدة تجاه أفغانستان بعد تضارب التصريحات. إذ جاء في تصريح وزير الدفاع أن «الغرض من وجود القوات البريطانية في أفغانستان هو احتواء الأخطار التي تتهدد بريطانيا ومصالحها الدولية»، وهو تعليق يتعارض مع تصريح آخر أدلى به زميله وزير التنمية الدولية، أندرو ميتشل، الذي أكد حرص بريطانيا على لعب دور رئيسي في إقامة مجتمع مستقر في أفغانستان ومساعدة الحكومة الأفغانية على بناء دولة فاعلة، والمساعدة على توفير التعليم الأساسي ومرافق الرعاية الصحية وتوفير فرص العمل. وقال القائد العام السابق للقوات البريطانية في أفغانستان، الكولونيل ريتشارد كيمب، إن على هؤلاء الوزراء تقديم استراتيجية منسجمة إذا أرادوا بالفعل كسب تأييد الأفغان للدور البريطاني. ويقول كيمب، الذي وصف تصريحات الوزراء الثلاثة بالتناقض، إن هذا التأييد شرط أساسي وعامل حاسم لضمان تحقيق الأهداف المطلوبة في محافظة «هيلمند».





«تقرير»: «استقرار باكستان» بشرط أساسي لتمكينها من المشاركة في إعادة الاستقرار إلى المنطقة

تمكين باكستان من المشاركة بصورة فاعلة في إعادة الاستقرار إلى المنطقة يتطلب بالضرورة العمل على استقرار باكستان نفسها أولاً، فضلاً عن سعي واشنطن بصورة جادة إلى تبني سياسات تمكنها من إقامة علاقة أكثر فاعلية مع باكستان بهدف تحقيق المصالح الأمنية المشتركة.

مع أفغانستان، واتخذت من المنطقة قاعدة للتدريب والتخطيط والانطلاق لشن هجمات مسلحة في أفغانستان وداخل باكستان نفسها.

إلى أين تتجه باكستان؟ .. سؤال محوري في تقرير «مؤسسة راند»، الذي أشار إلى أن استقرار باكستان شرط أساسي لاستقرار منطقة جنوب آسيا. إلا أن المؤشرات كلها في الوقت الراهن، حسبما جاء في التقرير، تدل على أن سيناريوهات الوضع على المدى القريب يمكن تلخيصها في أن باكستان لن تتمكن على الأرجح من تحقيق نجاح حاسم في إصلاح وضعها الأمني الداخلي، ولن تفشل، في الوقت نفسه، بصورة واضحة ومباشرة في إصلاح هذا الوضع بإعادة الأمن والاستقرار بصورة كاملة.

يستبعد التقرير سيناريو تحول باكستان إلى دولة دينية، برغم أوضاعها غير المستقرة. كما يستبعد أن تصبح عرضة للانقسام والتفكك، حسبما جاء في تقارير سابقة حذرت من احتمال تفتتها نتيجة العنف والانقسامات القبلية والطائفية. ومن ضمن السيناريوهات التي لا يستبعد التقرير حدوثها أن تتحول باكستان إلى دولة تخضع بصورة كاملة لسيطرة المؤسسة العسكرية وأجهزة الاستخبارات.

في ما يتعلق بقدرة باكستان وإمكان اضطلاعها بمهمة إعادة الاستقرار واستتباب الأمن، يقول التقرير إن باكستان ستجد صعوبة في مواجهة الأخطار الخارجية وحدها. كما يشير إلى أنه ليس من المرجح أن يتجه قادتها إلى إعادة النظر بصورة جذرية في الطريقة التي ينظرون بها إلى دول الجوار. كما أنه لا توجد رغبة لدى الهند أو أفغانستان في تقديم أي تنازل تجاه مطالب باكستان الخاصة بالأراضي.

قدّمت الولايات المتحدة إلى باكستان خلال الفترة من ١١ سبتمبر ٢٠٠١ حتى نهاية عام ٢٠٠٨ مساعدات تقدر جملتها بنحو ١١ مليار دولار، بهدف ضمان تعاون إسلام آباد في تحقيق أهداف سياسة الولايات المتحدة في المنطقة. ولكن برغم هذا الحجم الهائل من المساعدات أصبح الوضع الأمني في باكستان أكثر تدهوراً، وليس العكس، كما ازدادت حدة المشاعر المعادية للولايات المتحدة. تدهور الوضع الأمني زاد من الصعوبات التي تواجهها الولايات المتحدة أصلاً في مجال مكافحة الإرهاب ومواجهة التمرد؛ فهل تستطيع الولايات المتحدة بسط الأمن والاستقرار في دولة غير آمنة أصلاً؟ وجاء في تقرير حول الوضع في باكستان أصدرته «مؤسسة راند» (RAND) تحت عنوان Pakistan: Can the United States Secure and Insecure State?

إسلام آباد ظلت مترددة في مواجهة حركة «طالبان» الأفغانية، إذ ظلت قيادات الحركة تعمل بصورة مفتوحة من مدن كويتا وبيشاور وكراتشي الباكستانية. وعلى الرغم من أن باكستان تعرضت أكثر من غيرها لخسائر كبيرة في الأرواح نتيجة المواجهات المسلحة مع الجماعات المتمردة، فإنه لا تزال هناك تقارير تشير إلى استمرار دعم باكستان حركة «طالبان» الأفغانية. فاستغلال الجماعات المسلحة، بما في ذلك حركة «طالبان»، ظل على مدى عقود أداة حيوية ومهمة في تنفيذ استراتيجية قوات الأمن الباكستانية في المنطقة.

لم تتوقف باكستان، حسبما ورد في تقرير «مؤسسة راند»، عن دعم الجماعات المسلحة التي كان نشاطها يتركز بصورة رئيسية في كشمير. وانتقل عدد من هذه الجماعات خلال السنوات الأخيرة إلى منطقة القبائل بالقرب من الحدود





الاشنطن

لعبة التحدي الدبلوماسي مع إيران

كتب ديفيد إجناتيوس مقالاً نشرته صحيفته «واشنطن بوست» تحت عنوان «لعبة التحدي الدبلوماسي مع إيران»، استهله بالدعوة إلى وصف المناورات الدبلوماسية الأخيرة بشأن برنامج إيران النووي بأنها «مفاوضات» على الطراز الإيراني. فقد وافقت إيران في أكتوبر الماضي على صفقة لتخصيب اليورانيوم خارج حدودها، ثم ما لبثت أن رفضت الاتفاق، ثم عادت لتوافق على نسخة شبيهة بالاتفاق السابق بعد أن قدمتها تركيا والبرازيل. ويوضح الكاتب أن إيران كانت تحاول وقف قرار العقوبات الذي يبيحته مجلس الأمن حينما توافق على هذا الاتفاق، بينما كان قادة تركيا والبرازيل يأملون تعزيز موقفهم كقادة «حركة عدم الانحياز» الجديدة. وبرغم ذلك استمرت الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن في النظر في قرار العقوبات ضد إيران بسبب برنامجها النووي، وتجاهلوا الاتفاق الإيراني الجديد. في الوقت نفسه، فإن قرار العقوبات الرابع لن يوقف برنامج إيران النووي مثلما لم تنجح القرارات الثلاثة السابقة. إذ تبحث مسودة القرار فرض عقوبات على قطاع الطاقة وفرض حظر على الأسلحة، ولكنها لا تحدد وسائل تطبيق ذلك. حتى حينما تفرض الولايات المتحدة والدول الأوروبية عقوباتها الخاصة، فلن توقف إيران عن سعيها النووي. غير أن الكاتب يرى أن أهمية موقف الأمم المتحدة الموحد هو دفع إيران إلى طاولة التفاوض ثانية إذا كانت تريد تجنب العزلة الدبلوماسية المتزايدة من القوى الكبرى، حتى إن اعتمدت على صداقة تركيا والبرازيل. ولكن بشكل واقعي يدرك الإيرانيون أن موافقة روسيا والصين على العقوبات تضعهم في موقف حرج.. ثم يلفت الكاتب النظر إلى أن مشكلة المماثلة في التفاوض هي أن الوقت يمرّ سريعاً بينما تتحرك إيران نحو القدرة على إنتاج الأسلحة النووية. ويختتم الكاتب المقال بقوله إن فرص منع إيران من الحصول على أسلحة نووية اليوم أصبحت أفضل مما كانت عليه قبل أسبوع.

بانكوك

استقرار الوضع في العاصمة التايلاندية

نقل عن القائم بأعمال المتحدث باسم الحكومة، بانيشان واتانايكورن، أن الحكومة التايلاندية تتوقع أن يعود الوضع في العاصمة بانكوك إلى طبيعته اعتباراً من أمس الأحد. ولا تزال قوات الجيش تسيطر على منطقة مساحتها ستة كيلومترات مربعة خارج منطقة التسوق الراقية في قلب بانكوك التي كان المحتجون المناهضون للحكومة يحتلون بها إلا أن بانيشان قال إن القوات ستسحب منها وسيسمح للجمهور والسيارات بارتياح المنطقة من جديد. جاءت تصريحاته هذه، في الوقت الذي بدأ فيه الوضع السياسي يتجه نحو الاستقرار تدريجياً في البلاد بعد أن قام المتظاهرون المناهضون للحكومة يوم ١٩ مايو بإنهاء مسيرتهم التي استمرت أكثر من شهرين في وسط بانكوك. وذكر المتحدث أن «مركز حل الأوضاع الطارئة» استعد لإلغاء القواعد الصارمة المطبقة للسيطرة على الشوارع وشبكات النقل حول تقاطع راجبراسونج. وأضاف أن الحكومة ما زالت تراقب عن كثب الحركة المناهضة للحكومة في خمس مقاطعات وهي مقاطعة تشاسيونجساو الوسطى، ومقاطعة كارنجانابوري، ومقاطعة بيتسانولوك الشمالية، ومقاطعة بيتششابون، ومقاطعة يوتاراديت. ويواجه نحو ١١٤ متظاهراً مناهضاً للحكومة ممن اعتقلوا تهمة الإرهاب وانتهاك قانون الطوارئ. كما أكدت الحكومة التايلاندية أمس، ضرورة تحقيق المصالحة الوطنية، إلا أن الحكومة لم تلزم نفسها إجراء انتخابات باكراً إذعاناً لمطالب المحتجين من أصحاب «القمصان الحمر»، إذ إن الوعد الطبيعي لإجراء الانتخابات لن يحل قبل نهاية عام ٢٠١١. وستبدأ المدارس الواقعة خارج وسط المدينة الفصل الدراسي الجديد اليوم الإثنين متأخرة أسبوعاً عن موعدها الأصلي أما المدارس الكائنة في قلب العاصمة فستنتظر أسبوعاً آخر. ولا تزال خدمات القطارات و«مترو الأنفاق» متوقفة فيما أصيبت حركة المرور باختناقات إثر محاولة قادة المركبات تجنب وسط المدينة.



«واشنطن بوست»: الصلاحيات وراء استقالة بليير

كتب ديفيد إجناتيوس مقالاً نشرته صحيفه «واشنطن بوست» تحت عنوان «دينيس بليير أخطأ ولكن مهمته كانت مستحيلة»، تحدّث فيه عن استقالة الأدميرال، دينيس بليير، مدير الاستخبارات الوطنية، الذي كانت مشكلته الحقيقية هي تولي وظيفة بسلطات فعلية أقل من السلطات المخوكة له طبقاً للدستور. ويوضح الكاتب أن الأدميرال بليير استقال من منصبه بعد أن أدرك حدود سلطاته. فبدلاً من أن يكون منسقاً بين وكالات الاستخبارات المختلفة، دخل في صراع مع مدير الاستخبارات المركزية، ليون بانيتا، الذي يتفوق بنفوذه عليه. ويشير الكاتب إلى أن أول أخطاء بليير السياسية كانت اختيار شاس فريمان، رئيساً لمجلس الاستخبارات الوطني، والذي برغم كفاءته، كان معروفاً بانتقاده لإسرائيل. ومن ثم، فقد أثار هذا الترشيح جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل إلى أن تراجع عن ترشيحه. ويضيف الكاتب أن مشكلة بليير الحقيقية كانت تولي وظيفة يحدّد القانون سلطاتها ولكن هذه السلطات لا توجد بالفعل. فقد كان الشخص الثالث الذي يتولى الوظيفة التي بدأت عام ٢٠٠٤، ولكنه ورث عن سلفه الاضطراب والمخالفات التي صاحبت إقامة المنصب منذ البداية. حيث وصف النقاد هذا المنصب بأنه سبب مزيداً من البيروقراطية في مجتمع الاستخبارات. في الوقت نفسه، اعتقد بليير أنه يستطيع إدارة وكالات الاستخبارات، ولكن الحقيقة أن هناك رؤساء آخرين لهذه الوكالات، حيث يرأس المحامي العام مدير مكتب التحقيقات الاتحادي، بينما ترأس وزارة الدفاع وكالات المراقبة. وحينما اختلف بليير مع بانيتا، لم يبدُ أن إدارة أوباما مهتمة بالوقوف إلى جوار الأدميرال بليير. ويوضح الكاتب أن آخر الحوادث التي أدت إلى استقالة الأدميرال بليير كان محاولة تفجير طائرة أمريكية عشية أعياد الميلاد، التي وصفها المراقبون بأنها كانت بسبب فشل الأدميرال بليير في عملية التنسيق بين وكالات الاستخبارات المختلفة.

«كريستيان ساينس مونيتور»:

تركيا تطرح نفسها قوة دبلوماسية ناشئة

أعدّ سكوت بيترسون تقريراً نشرته صحيفه «كريستيان ساينس مونيتور» تحت عنوان «الجهود التركية المبدولة في الصفقة النووية الإيرانية تُظهر انبثاق تركيا كقوة دبلوماسية ناشئة»، ذكر فيه أن وزير الخارجية التركي، أحمد داود أوغلو، أفرط في الثناء على الصفقة النووية التي ساعدت تركيا على إبرامها مع إيران الإثنين الماضي. كما أشار إلى أن الصفقة، التي شهدت مشاركة البرازيل أيضاً، سوف تحول دون فرض الأمم المتحدة جولة جديدة من العقوبات التي تستهدف إيران، فضلاً عن أنها تُعد بمنزلة جزء من رؤية تركيا الإقليمية والعالمية. ويشير التقرير إلى أنه في غضون ساعات من كشف النقاب عن الصفقة الإيرانية-التركية-البرازيلية، ثارت الشكوك حول تلك الصفقة، ما يُعد بمنزلة صفقة دبلوماسية لتركيا. ومن جانبه قال داود أوغلو إن الحديث عن فرض جولة جديدة من العقوبات على إيران سابق لأوانه، لأن الصفقة المبرمة مع إيران أوجدت عتبة نفسية هائلة من الثقة. وقال أوغلو: «إن مفاوضة إيران أمر ليس هيناً»، وأضاف: «لعبة الشطرنج تمّ اختراعها في إيران». ومن جانبه صرّح وزير الخارجية الإيراني، منوشهر متكي، قائلاً إنه «لا توجد فرصة تمرير جولة جديدة من العقوبات التي تستهدف إيران». ولكن أياً كان ما ستؤول إليه الأمور، فإن دور تركيا رفيع المستوى في المفاوضات النووية مع إيران يتماشى مع سياستها الخارجية التي تتسم بالقوة المتنامية، والتي تمتد إلى روسيا والكونجو وأمريكا اللاتينية، وتسعى لتمتد إلى كل ما بين تلك الدول. ويشير التقرير إلى أن داود أوغلو هو من المخططين الرئيسيين لتوسيع نطاق نفوذ تركيا-حليفة «حلف شمال الأطلسي». وينقل التقرير عن ستيفن والت، أستاذ الشؤون الدولية في «كلية كينيدي» في «جامعة هارفارد»، قوله: «هذا عرض جميل لسياسة تركيا الخارجية: بناء أكبر عدد ممكن من الشبكات، ووضع أنفسهم في منتصف ذلك».

شكوك حول فاعلية الدفاع الصاروخي

تحت عنوان «مراجعة تشير إلى عيوب في النظام الأمريكي للدفاع الصاروخي» قالت صحيفة «نيويورك تايمز» «تعتمد خطط الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، لخفض الترسانة النووية الأمريكية، وهزيمة الصواريخ الإيرانية بشكل كبير على جيل جديد من الدفاعات المضادة للصواريخ، التي وصفها العام الماضي بأنها فعالة ومجربة». وأضافت الصحيفة قولها (ثقتنا بلب النظام، الصواريخ الاعتراضية التي تعمل بالطاقة المعروفة باسم «SM-3»، كانت بارزة لأنه سبق له كسيناتور وكمشرح في الانتخابات الرئاسية انتقاد الأسلحة المضادة للصواريخ. ولكن الآن، فإن تحليلين نشرهما اثنان من نقاد البرامج المضادة للصواريخ يلقيان المزيد من الشكوك حول صدقية هذا السلاح الجديد). ومضت تقول (كان إعلان أوباما الخطة الجديدة للبرنامج المضاد للصواريخ قائماً على تقدير وزارة الدفاع الأمريكية «البننتاجون» بأن «Standard Missile 3» اعترض ٨٤٪ من الأهداف الواردة في الاختبارات). وتابعت بقولها: (ولكن إعادة فحص نتائج عشرة من تلك الاختبارات التي بدا أنها ناجحة بواسطة Theodore A. Postol وGeorge N. Lewis التي نشرت هذا الشهر، وجدت أن هناك عملية اعتراض واحدة أو اثنتين فقط هما اللتان نجحتا، بنسبة نجاح من ١٠٪ إلى ٢٠٪). ونقلت عن الدكتور تيودور بوستول، مستشار العلوم السابق في «البننتاجون»، الذي انتقد بقوة أداء نظام صواريخ «باتريوت» المضادة للصواريخ في حرب الخليج عام ١٩٩١ قوله «هذا النظام هش وسريع الانكسار بصورة كبيرة، وسيعترض الرؤوس الحربية عن طريق المصادفة فقط إذا حدث ذلك». من جانبها، علقت «كريستيان ساينس مونيتور» على الاتفاق النووي الذي توصلت إليه إيران وتركيا والبرازيل في تقرير كتبه Howard LaFranchi بقولها «حتى لو انهار اتفاق مبادلة الوقود النووي. فإنه يشير إلى أن دولاً مثل الولايات المتحدة الأمريكية لم يعد باستطاعتها أن تتوقع امتثالاً هادئاً من القوى الصاعدة».

لماذا تؤيد إسرائيل فرض عقوبات أقل صرامة على إيران؟

أعد جوشوا ميتنيك تقريراً نشرته صحيفته «كريستيان ساينس مونيتور» تحت عنوان «لماذا تؤيد إسرائيل فرض عقوبات أقل صرامة على إيران؟»، ذكر فيه أن إسرائيل تدعم بشدة المساعي الأمريكية لجولة أممية جديدة من العقوبات على إيران، على الرغم من القلق من فشل الانخراط مع إيران في عملية دبلوماسية وفرض عقوبات عليها في وقفها عن مساعيها لصنع السلاح النووي. ويشير التقرير إلى أن ذلك هو أسلوب نصف الزجاجة الممتلئ الذي يهدف إلى الحفاظ على الوحدة الدولية لمنع عدو إسرائيل من الحصول على السلاح النووي. وعن طريق جلوسها في المقعد الخلفي لعملية تقودها الأمم المتحدة لفرض عقوبات على إيران، تسعى إسرائيل أيضاً إلى تفنيد الاتهامات العربية والإيرانية لها بالنفاق فهي تنكر حق منافسيها في امتلاك برنامج نووي برغم امتلاكها سراً برنامج أسلحة نووية خاصاً بها. ويؤكد التقرير أن حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتيناهو، لا تعتقد أن عقوبات الأمم المتحدة المقترحة ستكون من القوة بما يجبر إيران على التخلي عن مساعيها لامتلاك السلاح النووي. ولكن التقرير يشير إلى أن الأمل يغمر إسرائيل في أن تتبني العديد من الدول عقوبات مستقلة شديدة الوطأة على إيران، وهذا ما سيكون له أبلغ أثر. وينقل التقرير عن مسؤول في الحكومة الإسرائيلية، طلب عدم الكشف عن هويته، قوله: «نحن ندرك جيداً أن قرار الأمم المتحدة يتطلب توافقاً دولياً في الآراء، وسوف يكون هيناً ولا يتسم بالقوة التي نأملها. ومع ذلك فنحن نؤيد هذا القرار؛ فالأمر يُظهر أن المجتمع الدولي يعمل بصورة متسقة ضد البرنامج النووي الإيراني. وذلك أمر مهم للغاية». ومن جانبها تقول صحيفة «بوسطن جلوب» في افتتاحية تحت عنوان «ينبغي لأوباما أن يُفند الأكاذيب الإيرانية»، إن إيران، قامت بمراوغة ماهرة، وأن الحاجة تدعو أوباما إلى أن يقابل هذا الدهاء الإيراني بدهاء مماثل.



«مدينة المعرفة الاقتصادية» في السعودية تبدأ طرحاً عاماً أولاً هذا الأسبوع

قال الرئيس التنفيذي لـ «مدينة المعرفة الاقتصادية» السعودية، يوم السبت الماضي، إن الشركة ستبدأ طرحاً عاماً أولاً اليوم الإثنين لجمع ١,٠٢ مليار ريال (٢٧٢ مليون دولار). ويشمل الطرح حصة في الشركة قدرها ٣٠٪ من خلال إصدار ١٠٢ مليون سهم. وسيساعد على زيادة رأسمالها إلى ٤,٣ مليار ريال. ويوجد مقر «مدينة المعرفة الاقتصادية» في المدينة المنورة، وهي إحدى أربع مدن اقتصادية تبنيها المملكة لتنوع اقتصادها وإيجاد فرص عمل لعدد متزايد من الشباب بين سكانها البالغ عددهم أكثر من ٢٥ مليون نسمة. وقال طاهر باوزير، الرئيس التنفيذي للشركة (المدينة بموقعها في نطاق المدينة المنورة، وبصفتها امتداداً لاقتصاد قائم وبنية تحتية قائمة، ستكون مختلفة عن «المدن الاقتصادية» الأخرى). وسيستمر الاكتتاب في الطرح العام الأولي أسبوعاً. وتخطط الشركة لتطوير أرض مساحتها ٨,٤ مليون متر مربع داخل المدينة المنورة، وتأمل الاستفادة من ملايين الحجاج والمعتمرين الذين يزورون المدينة. وتقضي خطط الحكومة ببناء ٣٠ ألف وحدة سكنية في المدينة الجديدة، وتهدف إلى اجتذاب شركات لتكنولوجيا المعلومات، ومراكز صحية وتعليمية. وتتوقع الشركة توقيع عقود قيمتها نحو ٧٠٠ مليون ريال بحلول نهاية العام الجاري وكان مقرراً أن توقع يوم أمس عقداً بقيمة ٤٠٠ مليون ريال مع شركة «ديب كلاود» الأمريكية لتطوير مركز للبيانات. ومن المتوقع أن تجتذب «مدينة المعرفة الاقتصادية» استثمارات تصل إلى نحو ٣٢ مليار ريال. كما يتوقع باوزير أن تعتمد الشركة على مواردها الذاتية في التمويل، وألا تحتاج إلى الاقتراض. وبين أكبر المساهمين في الشركة مؤسسة «الملك عبدالله» المملوكة للدولة، ومجموعة «صافولا»، وشركة «طيبة للاستثمار»، ومجموعة «ابن لادن» الصناعية.



العراق يطرح رخصة رابعة لاتصالات الهاتف المحمول

قالت مسؤولة كبيرة، يوم السبت الماضي، إن وزارة «الاتصالات» العراقية ستطرح قريباً رخصة رابعة لاتصالات الهاتف المحمول، وذلك في مسعى إلى تطوير خدمات الاتصالات، وتعزيز الاستثمار في العراق. وقالت هيام الياسري، وهي مستشارة لوزير «الاتصالات» العراقي، لـ «رويترز» إن (ما يصل إلى ١٥ شركة من بينها «فيرايرون كومونيكيشنز» الأمريكية و«إم تي إن» الجنوب إفريقية، و«تركسل»، و«اتصالات» الإماراتية، قد أبدت اهتماماً منذ أعطى مجلس الوزراء موافقته المبدئية على خطة لمشغل هاتف رابع في يوليو الماضي). وقالت إن الموافقة النهائية صدرت يوم الثلاثاء الماضي.



جاينتري يسعى إلى طمأنة الصين بشأن عجز الولايات المتحدة

سعى وزير الخزانة الأمريكي، تيموثي جاينتري، إلى طمأنة الصين قبيل محادثاته في بكين بأن الولايات المتحدة ستعالج العجز في ميزانيتها. وفي مقابلة نشرت أول من أمس، نقلت «وكالة أنباء الصين الجديدة» (شينخوا) عن جاينتري قوله إن إدارة الرئيس أوباما «ستعالج قضية العجز بشكل جدي». ويأتي جاينتري ووزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، على رأس وفد يضم نحو ٢٠٠ مسؤول في زيارة لبكين في إطار جهد أمريكي لمساعدة الرئيس باراك أوباما على تحقيق وعده بمضاعفة الصادرات الأمريكية في غضون خمس سنوات، وإيجاد مليوني وظيفة جديدة.

تريشيه وجوريا يهبان لنجدة اليورو

هبّ كل من رئيس «البنك المركزي الأوروبي»، جان كلود تريشيه، والأمين العام لـ «منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية»، أنجيل جوريا، لنجدة العملة الأوروبية الموحدّة التي انخفضت قيمتها كثيراً في الأسواق، وذلك في حديثين صحفيين نشر أول من أمس. وقال تريشيه لصحيفة «فرانكفورتر الجيمانه تسايتونج» إن «اليورو عملة موثوق بها». وأضاف «من الواضح أنه ليس اليورو، وإنما السياسة الضريبية لبعض الدول هي التي تنبغي مراجعتها». وأوضح المسؤول الفرنسي أن «تحركات الأسواق تكون دائماً مزيجاً من الحال النفسية للمستثمرين، وتأثير المضاربين مثل صناديق التحوط». وقد تعرضت العملة الأوروبية الموحدّة لهزات كبيرة في الأسابيع الأخيرة بسبب المخاوف من الأوضاع المالية في عدد من الدول الأوروبية بعد الأزمة اليونانية. من جانبه، أكد الأمين العام لـ «منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية» للنسخة الإلكترونية لمجلة «دير شبيجل»، أن «اليورو بناء مدهش، وسيستمر إلى الأبد، وأن دولاراً أخرى ستعتمد العملة الموحدّة». وأضاف أن «انخفاض الأسعار يرجع إلى اضطرابات قصيرة المدى لا تبرر الشك في مستقبل وجود العملة كلّها». كما أكد أن «منطقة اليورو أقوى كتلة اقتصادية في العالم. والعملة عملت على ضمان ذلك سنوات خلال استقرار الأسعار». لكن الرجلين شدداً على ضرورة إجراء إصلاحات. وذكر جان كلود تريشيه بتأييده عملية ضبط أكبر لأنشطة البنوك وصناديق التحوط.





سياسة الدفاع والخارجية للحكومة البريطانية الجديدة

نشرت الحكومة البريطانية القائمة على ائتلاف بين حزبي «المحافظين»، و«الديمقراطيين الأحرار»، برنامجها الحكومي الذي تضمن عدداً كبيراً من القضايا التي ستقوم الحكومة بتناولها في خطة سمّتها «الخمسية». نعرض هنا سياسة الحكومة تلك في ما يتعلق بالدفاع والخارجية، كما تتعهد بتنفيذها.

* أولاً: الدفاع

* تعتقد الحكومة أنها في حاجة إلى اتخاذ إجراءات لحماية الأمن القومي في الداخل والخارج، ونحن ندرك أيضاً أن علينا أن نفعل أكثر من ذلك بكثير لضمان أن قواتنا المسلحة يصل إليها الدعم الذي تحتاج إليه، وأن قدامى المحاربين وعائلاتهم يعاملون بالكرامة التي يستحقونها.

* سنعزز الردع النووي البريطاني، وقد اتفقنا (يقصد الحزبين) على وجوب مراقبة تجديد الطاقة لضمان القيمة مقابل المال الذي يُدفع. «الديمقراطيون الأحرار» سيواصلون بذل الجهود لإيجاد البدائل، وسنلعب مباشرة دوراً قوياً في مراجعة «معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية»، وسنضغط من أجل مواصلة التقدم في مجال نزع السلاح متعدد الأطراف.

* نهدف إلى الحد من تكاليف التشغيل لوزارة الدفاع بنسبة لا تقل عن (٢٥٪).

* سنعمل على إعادة بناء الالتزام العسكري من خلال تأكيد أن الإجازات والحق في الراحة تكون في أقصى حد ممكن، وتغيير القواعد بحيث إن موظفي الخدمة لا يسجلون سوى مرة واحدة، ومن خلال دراسة إمكانية إدخال أطفال الأفراد كجزء من مقترحاتنا لأقساط التلاميذ، ومن خلال تقديم المنح الدراسية الجامعية ومواصلة التعليم لأطفال الجنود ونسائهم، الذين قتلوا في الخدمة الفعلية منذ عام ١٩٩٠، وتقديم الدعم لأفراد الخدمة السابقين للدراسة في الجامعة، وإنشاء برنامج جديد «قوات المعلمين»، من خلال توظيف العسكريين السابقين كمدرسين، وتقديم دعم إضافي لاحتياجات الأفراد الصحية والنفسية.

* ستضاعف الحكومة بدل «العمليات» لأفراد القوات المسلحة الذين يخدمون في أفغانستان، وتعمل على أن يشمل القوات المسلحة في خططنا لمراجعة الأجور لتكون عادلة.

* سنعمل على أن نضمن أن يعالج الأفراد المصابون في أجنحة عسكرية مكرّسة لهذا.

* سننظر في إذا ما كان هناك مجال لتجديد أماكن الإقامة للقوات المسلحة مع وزارة الدفاع.

* سندعم وظيفة الدفاع عن طريق الصادرات، وهي تلك التي يتم استخدامها لأغراض مشروعة، وليس للقمع الداخلي، وسنعمل من أجل فرض حظر دولي كامل على الذخائر العنقودية.

* ثانياً: الخارجية

* تعتقد الحكومة أن بريطانيا يجب أن تكون دائماً عضواً نشطاً في المجتمع الدولي، وتعمل على تعزيز مصالحنا الوطنية في الوقت نفسه من خلال الدفاع عن قيم الحرية والعدالة والمسؤولية، وهذا يعني العمل كعضو بنّاء في الأمم المتحدة، ومنظمة «حلف شمال الأطلسي» (الناتو) والمنظمات متعددة الأطراف الأخرى بما في ذلك «الكومنولث»، والعمل على تعزيز الاستقرار والأمن.

* سندفع قدماً نحو المزيد لحماية الأمن القومي في المملكة المتحدة ودعم قواتنا المسلحة في أفغانستان وفي أماكن أخرى.

* سنضغط من أجل السلام في الشرق الأوسط، ووجود إسرائيل آمنة ومعترف بها عالمياً جنباً إلى جنب مع دولة فلسطينية ذات سيادة وقابلة للحياة أيضاً.

* سنعمل على وضع علاقة جديدة خاصة مع «الهند»، ونسعى إلى توثيق العلاقات مع الصين، وندافع عن حقوق الإنسان.

* سنحافظ على علاقة قوية ووثيقة وصريحة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

* نريد تقوية رابطة دول «الكومنولث» كمحور لتعزيز القيم الديمقراطية والتنمية.

* سنعمل على تعزيز الاستقرار في منطقة البلقان الغربية.

* سندعم تضامناً الجهود الدولية لمنع إيران من الحصول على سلاح نووي.

* نؤيد إصلاح «مجلس الأمن الدولي»، بما في ذلك زيادة المقاعد دائمة العضوية لليابان، والهند، وألمانيا، والبرازيل، والتمثيل الإفريقي.

* لن نتغاضى عن استخدام التعذيب.

